

إدارة البحوث الاقتصادية
+965 2259 5500
econ@nbk.com

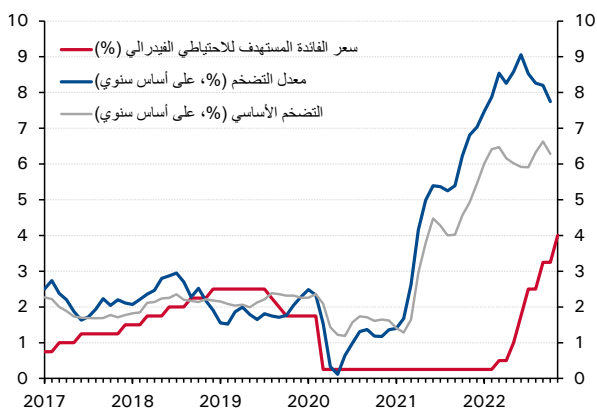
توقعات بتباطؤ وتيرة رفع أسعار الفائدة في ظل مؤشرات بلوغ التضخم لذروته واستمرار مخاطر الانكماش

أبرز النقاط

- التضخم في الاقتصادات المتقدمة قد يكون بلغ ذروته وإن كان عند مستويات مرتفعة، مما يساهم في التمهيد لمواصلة البنوك المركزية الرئيسية رفع أسعار الفائدة بوتيرة أكثر بطئاً مع استمرار مخاطر الركود.
- الاقتصاد الأمريكي يظهر إشارات متباينة، حيث ما يزال سوق العمل قوياً، فيما لا يزال الطلب يتباطأ في العديد من القطاعات، بما في ذلك القطاع السكني. وأوروبا بإمكانها تجنب الانكماش الحاد هذا الشتاء في ظل تراجع مشاكل عدم توافر الغاز.
- في آسيا، ما زالت اليابان تواجه مشاكل ضعف البن، وإنتاج الصين يظل أقل من المستويات المعتادة نظراً لتدابير احتواء الجائحة، بينما تبدو الهند هي النقطة الوحيدة المضيئة بفضل تزايد الطلب المحلي على الرغم من ضعف القطاع الخارجي.

القطاع الصناعي دون حاجز ٥٠ (٤٩) للمرة الأولى منذ مايو ٢٠٢٠، في حين سجل مؤشر قطاع الخدمات نمواً ليصل إلى ٥٦,٥ ، مرتفعاً بذلك من أدنى مستوياته المسجلة في عامين والبالغة ٥٤,٤ في أكتوبر. وقد يكون مؤشر أسعار المستهلكين الرئيسي قد بلغ ذروته مع تراجع المعدل السنوي إلى ٧,٧% في أكتوبر مقابل ٩,١% في يونيو، ومن المقرر أن يواصل تراجعها خلال الفترة القادمة (الرسم البياني ١). وقد يكون التضخم الأساسي أكثر تعقيداً، بعد أن كشفت أحدث البيانات (أكتوبر) مفاجأة إيجابية، إذ ارتفعت الأسعار بمستويات أقل من المتوقع لم تتعد أكثر من ٠,٣% على أساس شهري، مع انكماش أسعار السلع بنسبة ٠,٤% على أساس شهري بعد استقرارها في سبتمبر. ونظراً لارتفاع معدلات الرهن العقاري، انخفضت أسعار المساكن الآن على مدار ثلاثة أشهر متتالية (من يوليو إلى سبتمبر)، وهو الأمر الذي لم نشهده منذ نحو عشر سنوات. ومن المتوقع أن تبقى أسعار المساكن تحت الضغوط، مما يساهم في الحد من تضخم أسعارها، وهي أحد العناصر الرئيسية لتضخم قطاع الخدمات.

الرسم البياني ١: التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة



المصدر: Haver، الحد الأعلى لسعر الفائدة المستهدف للاحتياطي الفيدرالي

على الرغم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة، إلا أن وتيرته بدأت تهدأ في العديد من الأسواق مما ساهم في تعزيز الآمال بأن التضخم قد تجاوز ذروته أخيراً. وعلى الرغم من ذلك، يعزى تباطؤ وتيرة النمو في المقام الأول لتراجع أسعار الطاقة، مع بقاء معدلات التضخم الأساسي أكثر استقراراً. وفي ضوء تلك التطورات، ستواصل البنوك المركزية الرئيسية رفع أسعار الفائدة، وإن كان من المتوقع أن تبدأ اتباع خطى أكثر اعتدالاً مقارنة بالزيادات الكبيرة التي شهدناها مؤخراً. وفي ذات الوقت، فإن ضغوط ارتفاع تكاليف المعيشة ورفع أسعار الفائدة ساهمت في التأثير سلباً على توقعات الطلب. إذ تصاعدت إمكانية دخول الاقتصادات الغربية المتقدمة في مرحلة من الركود المحدود (جدول رقم ١ في نهاية التقرير). إلا أن سوق العمل ما يزال يتسم بالمرونة مما يساهم في تخفيف وطأة الصدمات. كما أدت توقعات رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بوتيرة أبطأ لصعود العملات العالمية مقابل الدولار الأمريكي (انخفاض مؤشر الدولار بنسبة ٨% منذ أواخر سبتمبر الماضي)، والذي قد يعزز مساعي البنوك المركزية لمكافحة التضخم في بعض الأسواق. وخلال الفترة القادمة، سيتم التركيز على مراقبة نهج الصين تجاه تدابير الإغلاق لاحتواء الجائحة والتي نتج عنها تداعيات واسعة النطاق على اقتصاد البلاد وأثرت على سلاسل التوريد العالمية وأسعار السلع، بما في ذلك النفط.

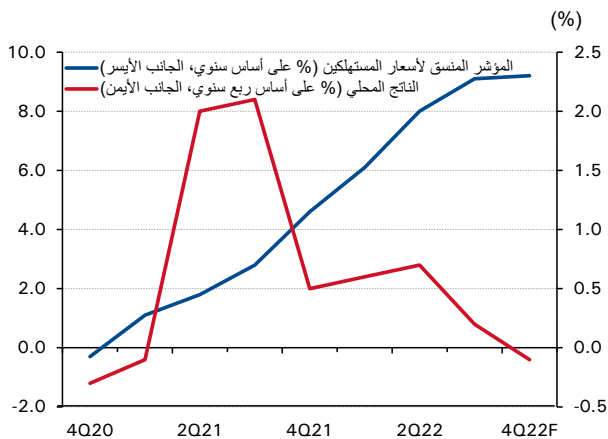
الاقتصاد الأمريكي يعطي مؤشرات متباينة في ظل تشديد السياسات النقدية

تشير الدلائل على أن أداء الاقتصاد الأمريكي ما يزال يعمل بوتيرة مقبولة، وذلك على الرغم من الرياح المعاكسة الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم ورفع أسعار الفائدة وضعف الاقتصاد الكلي العالمي. وبعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي على مدار ربعين متتاليين، عاد مجدداً للنمو بنسبة ٢,٩% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، إلا أنه ونظراً لتلك المخاطر، فإنه من المرجح أن يتباطأ الزخم في الربع الرابع من العام الحالي. ورسمت مؤشرات مديري المشتريات الصادرة عن معهد إدارة التوريدات (ISM) صورة متباينة في نوفمبر، إذ انخفض مؤشر

(٤٧,٣ مقابل ٤٦,٤)، إلا أن مؤشر قطاع الخدمات بقي ثابتاً (٤٨,٦). ومؤخراً، خفضت المفوضية الأوروبية توقعات نمو الناتج المحلي للكتلة لعام ٢٠٢٣ إلى ٠,٣% (١,٤% سابقاً) مع وصول معدل التضخم إلى ٦,١%. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية المستمرة، ما زال سوق العمل ضيقاً، إذ انخفض معدل البطالة إلى ٦,٥% في أكتوبر مقابل ٦,٦% الشهر السابق، فيما يعد أدنى مستوياته على الإطلاق.

من جهة أخرى، تباطأت وتيرة المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين في منطقة اليورو خلال شهر نوفمبر للمرة الأولى منذ ١٧ شهراً إلى ١٠% على أساس سنوي (-٠,١% على أساس شهري) مقابل ١٠,٦% في أكتوبر نتيجة لضعف أسعار الطاقة والخدمات، إلا أن قراءة المؤشر ظلت عند أعلى مستوياتها التاريخية (الرسم البياني ٢). وعلى الرغم من ذلك، لم يتغير المعدل الأساسي وبقي ثابتاً عند مستوى ٥%. وفي ظل الارتفاع الحاد لمعدلات التضخم، وضعف اليورو، وضيق سوق العمل، قام البنك المركزي الأوروبي في أكتوبر الماضي برفع سعر الفائدة على الودائع بمقدار ٧٥ نقطة أساس، للمرة الثانية على التوالي بنفس المعدل، إذ رفع سعر الفائدة إلى ١,٥% مقابل ٠,٥% في يونيو. ومن المتوقع أن تشهد المزيد من الارتفاعات، إذ يتوقع السوق حالياً رفع سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في اجتماع البنك المركزي الأوروبي هذا الشهر. وحتى الآن، تم احتواء التوابع المعاكسة لارتفاع أسعار الفائدة في بعض الدول مثل إيطاليا. وأظهرت السندات الإيطالية لأجل ١٠ سنوات مؤشرات دالة على الهدوء النسبي مؤخراً، إذ تقلص الفارق بينها وبين السندات الألمانية إلى نحو ١٩٠ نقطة أساس مقابل مستويات الذروة البالغة ٢٦٤ نقطة أساس في سبتمبر. وفي ظل تحول التوقعات تجاه السياسات المتشددة للاحتياطي الفيدرالي، نجح اليورو أيضاً في تعويض بعض خسائره، مقلصاً خسائره منذ بداية العام الحالي مقابل الدولار الأمريكي إلى نحو ٨% مقارنة بمستوى الذروة البالغ ١٦% في أواخر سبتمبر. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يساهم جزئياً في تعويض الضغوط التضخمية على السلع المستوردة، بما في ذلك منتجات الطاقة، خلال الأشهر المقبلة.

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي لمنطقة اليورو ومتوسط التضخم المنسق



المصدر: Haver، * توقعات البنك المركزي الأوروبي للربع الرابع من عام ٢٠٢٢

من جهة أخرى، تتجه المملكة المتحدة إلى ركود أعمق، إذ تواجه رياحاً معاكسة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم لمستويات لم تشهدها منذ عقود من الزمن، واتباع سياسات التشديد المالي، ورفع سعر الفائدة. إذ فقد الناتج المحلي الإجمالي زخمه في الربع الثالث من العام وانكمش بنسبة ٠,٢%

وواصل الاحتياطي الفيدرالي اتباع سياسات نقدية مشددة، إذ قام برفع سعر الفائدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس أربع مرات على التوالي (لنطاق يتراوح بين ٣,٧٥% إلى ٤%) في اجتماع شهر نوفمبر، لتصل بذلك الارتفاعات التراكمية إلى ٣,٧٥% منذ مارس الماضي. إلا أنه من شبه المؤكد أن تتحول سياسات الاحتياطي الفيدرالي لرفع سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في اجتماع ديسمبر المقبل. ومؤخراً، صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بأنه يتوقع أن تكون الذروة النهائية للمعدلات "أعلى إلى حد ما مما كان متصوراً" وذلك عندما قدم أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التي تحدد أسعار الفائدة توقعاتهم الأخيرة في سبتمبر (ليرصد الحد الأعلى إلى ٤,٧٥%)، فيما يعتبر نبذة تيسيرية مقارنة بالفترة السابقة. ونظراً لأنه تم بالفعل تسعير وصول الحد الأعلى لسعر الفائدة إلى ٤,٥% بنهاية العام، فإنه مع بداية عام ٢٠٢٣، ستكون دورة رفع أسعار الفائدة على وشك الانتهاء. وفي هذا السياق، سيكون لقراءة مؤشر أسعار المستهلكين لشهر نوفمبر (التي ستصدر في ١٣ ديسمبر) أهمية كبرى، ومن المتوقع أن يؤدي الأداء بوتيرة أفضل من المتوقع (كما شهدنا في أكتوبر) إلى تقليص دورة رفع أسعار الفائدة وتقليل توقعات السوق الحالية لوصول الحد الأعلى للفائدة إلى ٥%.

وأخيراً، واصل سوق العمل تأكيد مرونته على نطاق واسع من خلال تزايد الوظائف بمعدلات مقبولة، وإن كان قد اتجه نحو التباطؤ في ظل توقعات بتسجيله للمزيد من التراجع خلال الأشهر المقبلة. وكشفت أحدث تقارير الوظائف غير الزراعية (نوفمبر) زيادة قدرها ٢٦٣ ألف وظيفة، والتي تعتبر من المعدلات القوية نظراً للارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار الفائدة، إلا أنها تعتبر أدنى المستويات المسجلة منذ أبريل ٢٠٢١. من جهة أخرى، ارتفع معدل البطالة إلى ٣,٧% مقابل ٣,٥% (معدل ما قبل الجائحة في فبراير ٢٠٢٠) وأدنى المستويات المسجلة منذ أكثر من ٤٠ عاماً) في سبتمبر. وتظل معدلات مشاركة القوى العاملة في سوق العمل من العوامل السلبية، إذ واصلت تراجعها على مدار ثلاثة أشهر متتالية لتصل إلى ٦٢,١%، أي أعلى قليلاً فقط مما كانت عليه ببداية العام وأقل كثيراً من معدل ما قبل الجائحة البالغ ٦٣,٤%.

أوروبا تواجه توقعات أكثر تشاؤماً مع ارتفاع الأسعار بوتيرة أكثر حدة

تتزايد احتمالات حدوث ركود خلال فصل الشتاء في منطقة اليورو، وإن كانت التوقعات في الوقت الحالي تشير إلى أنه قد يكون قصيراً أو غير عميق. وتراجعت امكانية عدم توافر الغاز خلال ذروة فصل الشتاء نظراً لظروف الطقس الأكثر اعتدالاً حتى الآن وتوافر مخزونات الغاز الكبيرة، مما ساهم في الحد من مخاطر ترشيد الطاقة على نطاق واسع خلال الأشهر المقبلة. إلا أن أسعار الطاقة ما تزال مرتفعة، وسيكون استمرار حالة عدم اليقين من أبرز التحديات الرئيسية التي يتعرض لها الاقتصاد في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد أسعار المواد الغذائية. من جهة أخرى، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام إلى ٠,٢% على أساس ربع سنوي مقابل ٠,٨% في الربع الثاني من العام، مما أدى إلى ضعف معدلات النمو على أساس سنوي بنسبة ٢,١% مقابل ٤% في الربع الثاني من العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعنويات الاقتصادية تبدو ضعيفة، إذ بقيت قراءة مؤشرات مديري المشتريات الأخيرة في منطقة الانكماش خلال شهر نوفمبر. ووصل مؤشر مديري المشتريات المركب إلى ٤٧,٨، مما ساهم في الحد من التراجع الذي شهدته في أكتوبر عندما بلغت قراءته ٤٧,٣، بدعم من الارتفاع الهامشي لمؤشر القطاع الصناعي

البالغ ٢% للشهر السابع على التوالي. وعلى الرغم من ذلك، ما يزال بنك اليابان متمسكاً بسياساته للإبقاء على أسعار الفائدة طويلة الأجل في حدود الصفر لتحقيق نمو الأجور والوصول لمستويات مستدامة ومستقرة للتضخم، إذ يرى إمكانية تراجع معدلات التضخم لأقل من ٢% العام المقبل. كما واصلت السلطات التدخل في أسواق العملات الأجنبية في أكتوبر وأنفقت ما يصل إلى نحو ٦٥ مليار دولار.

وأقرت الحكومة مؤخراً حزمة تحفيز مالي (بقيمة ٢٠٠ مليار دولار، أي نحو ٥% من الناتج المحلي) لتعزيز النمو ومساعدة الأسر والشركات على التعامل مع ارتفاع الأسعار، مع تمويل الجزء الأكبر من الحزمة عن طريق قروض جديدة. إضافة لذلك، فإن إعادة فتح حدود اليابان مؤخراً من شأنه أن يسمح بتزايد إنفاق السائحين الأجانب. وتبدو آفاق النمو إيجابية على المدى القريب مع توقع انتعاش نمو الناتج المحلي في الربع الرابع من ٢٠٢٢. إلا أنه بالنظر إلى ٢٠٢٣، تبدو الآفاق غير مؤكدة. وقد يعيق التباطؤ الاقتصادي العالمي الوشيك آفاق الصادرات اليابانية، بينما يستمر ضعف الين الياباني مع ارتفاع أسعار الطاقة في رفع فاتورة الواردات.

تعافي الاقتصاد الصيني يتعثر على خلفية تدابير احتواء الجائحة

نما الاقتصاد الصيني بنسبة ٣,٩% على أساس سنوي (٣,٩% على أساس ربع سنوي) في الربع الثالث من ٢٠٢٢ على خلفية الانتعاش القوي الذي شهدته أنشطة قطاعي الصناعة والخدمات بعد رفع بعض القيود المتعلقة بمواجهة تفشي الجائحة. إلا أن أحدث البيانات تشير لاتجاهات سلبية في ظل تزايد حالات الإصابة وانتشار عمليات الإغلاق. إذ تراجعت مؤشرات مديري المشتريات الرسمية في نوفمبر وتعمقت داخل منطقة الانكماش مع انخفاض كل من مؤشرات قطاعي الصناعة والخدمات لأدنى مستوياتها المسجلة في ٧ أشهر عند مستوى ٤٨ و ٤٦,٧ على التوالي. وشهد القطاع العقاري، الذي يتعرض لضغوط شديدة نظراً لفقدان الثقة، تراجع في النشاط والأسعار. وعلى صعيد الصادرات، التي ساهمت في وقت سابق في توفير قوى محفزة للاقتصاد عندما تباطأ الطلب المحلي، فقد تقلصت بنسبة ٨,٧% على أساس سنوي في نوفمبر، إذ تزايدت وتيرة التباطؤ في الخارج وأدت تدابير الإغلاق لتعطيل الإنتاج المحلي في الداخل. وتراجع نمو الإنتاج الصناعي واستثمارات الأصول الثابتة، في الوقت الذي انخفضت فيه مبيعات التجزئة بنسبة ٠,٥% على أساس سنوي في أكتوبر (الرسم البياني ٣). إضافة لذلك، أدى ضعف الاستهلاك في أكتوبر إلى تباطؤ وتيرة نمو أسعار المستهلكين (٢,١% على أساس سنوي) وتسجيل أول تراجع لأسعار المنتجين (-١,٣% على أساس سنوي) منذ عامين تقريباً.

وتواصل الحكومة تقديم حوافز نقدية ومالية مدروسة لدعم الاقتصاد. وخفض بنك الصين الشعبي مؤخراً معدل الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) لمدة ١٤ يوماً ومتطلبات نسبة الاحتياطي بمقدار ١٠ نقاط أساس و ٢٥ نقطة أساس، على التوالي، بعد خفض سعر الفائدة في أغسطس. كما تدخلت الحكومة المركزية لتخفيف الاعباء عن السوق العقاري المضطرب، وأعلنت عن حزمة إنقاذ وزيادة الدعم التمويلي في ظل أزمة السيولة التي ساهمت في تفاقم التحديات التي يواجهها القطاع. إلا أن ناتج الاقتصاد الكلي جاء أقل من إمكاناته نظراً لتأثره سلباً بسبب عمليات الإغلاق المستمرة والمكثفة في بعض الأحيان. كما يتصاعد الرفض الشعبي لسياسة "صفر كوفيد" الصارمة، مما تسبب

على أساس ربع سنوي مقابل تسجيل نمواً بنسبة ٠,٢% في الربع الثاني من العام، وتباطأ النمو على أساس سنوي إلى ٢,٤% مقابل ٤,٤%. وبقي مؤشر مديري المشتريات المركب خلال شهر نوفمبر في حالة جمود عند مستوى ٤٨,٢ (دون تغيير عن مستويات أكتوبر)، فيما يعد أدنى قراءة يسجلها منذ يناير ٢٠٢١، مع ضعف أداء قطاع التصنيع (٤٦,٢) وأنشطة الخدمات (٤٨,٨). وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١١,١% على أساس سنوي مقابل ١٠,١% الشهر السابق، واستقر المعدل الأساسي عند مستوى ٦,٥%. في نوفمبر، ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس إلى ٣%، ويبدو أنه من المقرر أن يرفع المعدل بمقدار ٥٠ نقطة أساس خلال الشهر الحالي. وبدأت التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق العملات الأجنبية والسندات في وقت سابق تتلاشى بعد التراجع عن إجراءات الميزانية التيسيرية السابقة، وبدعم من الضعف الأخير الذي شهده الدولار الأمريكي وعائدات سندات الخزانة الأمريكية. إذ ارتفع الجنيه الإسترليني بنسبة ١٨% تقريباً مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة مؤخراً بنهاية شهر سبتمبر، مما قلص خسائره منذ بداية العام الحالي إلى ١٠%.

وكشف وزير الخزانة البريطاني الجديد في نوفمبر الماضي عن ميزانية تهدف لسد فجوة مالية قدرها ٥٥ مليار جنيه إسترليني من خلال رفع الضرائب وضغط / تجميد النفقات. ومن المقرر إجراء الكثير من عمليات الضبط المالي بعد عام ٢٠٢٤، مما يحد من التأثير قصير الأجل على الاقتصاد. وفي ظل تدابير التشديد المالي وارتفاع أسعار الفائدة، خفض مكتب مسؤولية الميزانية توقعاته، إذ يتوقع الآن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٤% العام المقبل ووصول معدل التضخم إلى ٧,٤%.

الاقتصاد الياباني يفقد زخمه نتيجة لضعف الين

أدى التراجع غير المسبوق للين الياباني هذا العام (نحو -١٧% منذ بداية العام الحالي مقابل الدولار الأمريكي) لزيادة تكاليف الاستيراد وأثر سلباً على الميزان التجاري في الربع الثالث من العام، مما أضر بزخم الناتج المحلي الإجمالي. وتقلص الاقتصاد الياباني بنسبة -١,٢% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، مقابل توقعات بتحقيق نمو بنسبة ١,٢%. إلا أن توقعات نمو الناتج المحلي للربع الثاني من العام تم رفعها إلى ٤,٦% على أساس ربع سنوي مقابل التقديرات الأولية بنسبة ٣,٥%. وكان اصافي الصادرات الأثر الرئيس على الناتج المحلي في الربع الثالث، وإن كان الاستثمار في القطاع السكني قد تراجع أيضاً. كما تباطأ الاستهلاك الخاص والإنفاق التجاري، لكنهما ظلا في منطقة النمو.

من جهة أخرى، اتسعت فجوة عجز الميزان التجاري خلال شهر أكتوبر، إذ ارتفعت الواردات بنسبة ٥٤% على أساس سنوي مقابل نمو الصادرات بنسبة ٢٥%. وكان ارتفاع أسعار الطاقة والسلع العالمية وضعف الين الياباني من المحركات الرئيسية لتزايد نمو الواردات. وتراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي في نوفمبر للمرة الأولى منذ عامين بوصولها إلى ٤٩ مقابل ٥٠,٧ في أكتوبر، بسبب التباطؤ العالمي وقوت الطلب المحلي. كما تباطأت وتيرة نمو مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات لأدنى مستوياته المسجلة في ثلاثة أشهر، وصولاً إلى ٥٠,٣ مقابل ٥٣,٢. ووصل معدل التضخم الأساسي لأعلى مستوياته المسجلة في ٤٠ عاماً عند ٣,٦% على أساس سنوي في أكتوبر، مما أثر سلباً على معدلات الطلب وبقي أعلى من المستوى المستهدف لبنك اليابان

بصفة عامة. إلا أن الروبية حافظت على ثباتها نسبياً (-٣%) منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه على أساس السعر المرجح للتبادل التجاري. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٨% بفضل المستويات المستدامة للاستهلاك الخاص وتحسن توقعات أنشطة الأعمال. إلا أنه ما تزال هناك مخاطر ناجمة عن الاضطرابات المحتملة لإمدادات النفط الروسي منخفض السعر، وتقلب أسعار المواد الغذائية، وضعف الصادرات.

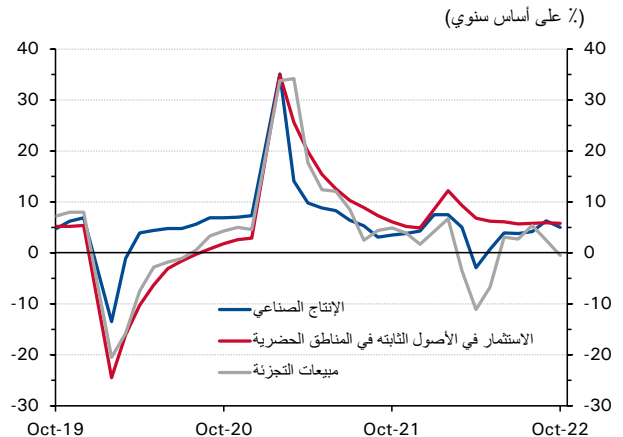
الجدول (١): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(% النمو السنوي)

2023f	2022f	2021	
0.4	1.8	5.9	الولايات المتحدة
-0.1	3.2	5.2	منطقة اليورو
-0.9	4.3	7.4	المملكة المتحدة
1.2	1.7	1.7	اليابان
5.0	3.2	8.1	الصين
6.2	6.8	8.7	الهند*

المصدر: Refinitiv (توقعات جهات أخرى)، * السنة المالية تنتهي في مارس من العام اللاحق.

في احتجاجات نادرة لشريحة متزايدة من السكان. وفي الآونة الأخيرة، رفعت الحكومة بحذر جزءاً من سياسات صفر كوفيد، مما عزز آمال العودة التدريجية إلى الأوضاع الاعتيادية، إلا أن التطبيق الفعلي والتأثير الناتج عن تخفيف مثل تلك الإجراءات لم يظهر بعد.

الرسم البياني ٣: الناتج الصناعي، الأصول الثابتة ومبيعات التجزئة للصين



المصدر: Haver

الناتج المحلي في الهند يعود لمستوياته الاعتيادية مع تراجع التضخم

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند، مقرباً من مستوياته الاعتيادية عند مستوى ٦,٣% على أساس سنوي في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (مقابل ١٣,٥% في الربع الأول من العام) في ظل تلاشي الاستفادة من قاعدة المقارنة الإيجابية الناجمة عن الجائحة. والأهم من ذلك، كانت البيانات الصادرة مؤخراً قوية، مما يشير إلى تحسن مناخ الأعمال ومرونة الطلب المحلي على الرغم من تدهور الآفاق العالمية. وارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي في نوفمبر للشهر السابع عشر على التوالي إلى ٥٥,٧ إلى ٥٥,٣ (مقابل ٥٥,٣ في أكتوبر). كما ارتفع إجمالي تحصيل ضريبة السلع والخدمات - وهو مؤشر رئيسي للطلب المحلي وأنشطة الأعمال وأحد أهم مصادر الإيرادات الحكومية - بنسبة ١٨% على أساس سنوي في الأشهر الثلاثة المنتهية في نوفمبر. من جهة أخرى، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٦,٨% في أكتوبر مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في خمسة أشهر والتي بلغت ٧,٤% الشهر السابق، على خلفية تباطؤ وتيرة نمو أسعار المواد الغذائية، بينما تراجع نمو أسعار الجملة إلى أدنى مستوياته المسجلة في ١٩ شهراً عند مستوى ٨,٤% مقابل ١٠,٧%. إلا أنه نظراً لعدم انتظام الأمطار الموسمية هذا العام والتقلبات المستمرة التي شهدتها أسعار المواد الغذائية والنفط، فقد يكون التراجع الحاد في التضخم الكلي من الأمور بعيدة المنال. وقام بنك الاحتياطي الهندي برفع سعر إعادة الشراء بوتيرة مطردة بمقدار ٢٢٥ نقطة أساس إلى ٦,٢٥% منذ مايو من العام الحالي لاستعادة استقرار الأسعار. وفي ظل تأخر الوصول لذروة المرحلة التضخمية، وفقاً لمحافظ بنك الاحتياطي الهندي، قد تكون الزيادات الإضافية أكثر اعتدالاً. إلا أن استمرار تشديد السياسة النقدية العالمية وارتفاع الأسعار من شأنه أن يبقي على ارتفاع معدلات السياسة النقدية.

وانخفضت الروبية الهندية بنسبة ١٠% منذ بداية العام مقابل الدولار الأمريكي بسبب اتساع العجز التجاري، وتدفقات رأس المال إلى خارج الأسواق المالية (نحو ١٦ مليار دولار منذ بداية العام)، وقوة الدولار

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353